شركة الباحة للاستثمار والتنمية

(شركة مساهمة سعودية) الباحة - المملكة العربية السعودية

تقرير مجلس الادارة والقوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

موجز للتقرير المالي لشركة الباحة للاستثمار والتنمية للعام المالي المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١م

يسر مجلس إدارة شركة الباحة للاستثمار والتنمية ان يقدم للسادة مساهمي الشركة تقريره السنوي عن السنة المالية لعام ٢٠١٥م وذلك عن الفترة من ٢٠١٥/٠١/٠١م وحتى ٢٠١٥/١٢/٣١م

وصف النشاط:

تعتبر شركة الباحة للاستثمار والتنمية من الشركات المتواجدة بالمملكة العربية السعودية وتشتمل اغراض الشركة على اقامة وإدارة وتشغيل الأسواق المركزية والمجمعات التجارية والسكنية والفنادق والشقق المفروشة والمطاعم والمقاهي والبوفيهات والمخابز والحلويات وخدمات الاعاشة المطهية وغير المطهية ومحطات الوقود وتجارة الجملة والتجزئة للمواد الغذائية وتجارة الجملة والتجزئة لمواد البناء والحديد والمقاولات العامة للمباني والأعمال الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية وإدارة وصيانة وتطوير العقار ومقاولات الصيانة والتشغيل والنظافة وشراء واستئجار الأراضي لإقامة المباني عليها واستثمارها بالبيع أو الإيجار لصالح الشركة وإقامة المشروعات الصناعية المختلفة وتملك واستصلاح الأراضي الزراعية لاستغلالها في إقامة مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني وإقامة المنشآت والمشروعات الترفيهية والسياحية واستثمارها وإدارتها وتشغيلها وصيانتها وتجارة الجملة والتجزئة لما يدخل في نطاق أعمال الشركة الصناعية والزراعية والسياحية وإقامة مخازن التبريد وورش الإصلاح والصيانة الخاصة بذلك والوكالات التجارية.ولتوقف بعض أنشطة الشركة السابقة كمصنع الجلد الصناعي ومشروع تلفريك اثرب الا ان الشركة تمكنت خلال عام ٢٠١٥م من مزاولة أنشطتها الجديدة المضافة لتحقيق إيرادات وارباح.حيث بلغت إيرادات الشركة خلال العام المنتهي بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١م نحو ٥,٥٢١,٨٩٠ ريال حيث كان لإضافة الأنشطة الجديدة الأثر الايجابي على إيراداتها وارباحها.

التوسعات والاخطار والخطط:

ان شركة الباحة للاستثمار والتنمية تتطلع الى مستقبل واعد بمشيئة الله خلال السنوات القادمة من خلال إتمام عملية الاستحواذ على شركة المراكز الراقية المحدودة، وتنفيذ الخطط التنموية المستقبلية للارتقاء بأداء الشركة وتحقيق النمو المنشود.كما ان مستقبل الشركة يبدو واعداً بمشيئة الله في ظل سعينا المتواصل الى انقاذ الشركة من خلال خطة الإنقاذ الحالية التي تقوم لجنة الإنقاذ والاستحواذ على تطبيقها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.ان شركة الباحة تدرك تماماً ان تحقيق هذه الأهداف يعتمد على فريق عمل قوي ومؤهل يعمل جاهداً وبشكل مستمر ومكثف لإتمام خطة الإنقاذ بأسرع وقت ممكن.كما ان الشركة تعمل بشكل مستمر بدراسة الفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة للاستحواذ عليها ودعم خطة النهوض بالشركة من جديد وتدعيم أنشطتها.

الإنقاذ:

بناءً على متطلبات هيئة السوق المالية وتطبيقاً للإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات الخاسرة والصادر عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٤/ ٤٨ / ٢٠١٣ وتاريخ ١٤٣٥/٠١/١٥هـ فقد قامت الشركة بتكوين لجنة الانقاذ في تاريخ: ١٤٣٥/٠٩/٢٤هـ الموافق: ٢٠١٤/٠٧/٢١م وذلك لمباشرة اعمال دراسة أوضاع الشركة وخسائرها المتراكمة ووضع خطة استراتيجية تسعى من خلالها إعادة هيكلة الشركة بالشكل المطلوب وتعديل أوضاعها المالية وخسائرها التراكمية وتحويلها الى الربحية حسب الشروط والمتطلبات.

المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة:

ان المخاطر جزء لا يتجزأ من أي نشاط تجاري، وتتم إدارة المخاطر لدى شركة الباحة للاستثمار والتنمية اهتماماً بالمخاطر المحتملة من جراء الخسائر المتراكمة حيث تقوم الشركة بمراجعة دورية لهذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر وتجنبها واحتوائها قدر الإمكان لتلافي أي اضرار وللتغلب عليها بالإضافة الى انه من الممكن وجود مخاطر أخرى ليست معلومة لدى الشركة في الوقت الحالي او تعدها الشركة غير جوهرية، كما ان المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد بصفة عامة سواء داخل المملكة او خارجها، مما يكون له اثر على الموردين والمقاولين، ان الشركة عرضة لمخاطر معينة بسبب توقف أنشطتها السابقة وطبيعة اعمالها الحالية في مجال المقاولات وتوريد مواد البناء المعتمدة على إيجاد العملاء وعقود التوريد، لذا فإن من اهم المخاطر المحيطة بالشركة هي مخاطر ضعف السيولة النقدية اللازمة لدى الشركة للوفاء بالتزاماتها.إن شركة الباحة للاستثمار والتنمية تسعى لمواصلة العمل بالأنشطة التي تتناسب مع وضع الشركة الحالي، وقد تواجه الشركة تحديات وعوائق عديدة كأسعار تنافسية من الغير مما يصعب الحصول على عقود مع مقاولين بالباطن، وبناءً على ذلك فانه لا يوجد أي ضمان للاستمرار في اعمال الشركة بسبب ضعف السيولة النقدية والتزاماتها المالية.قد تتعرض الشركة لمخاطر إقامة الدعوى القضائية من العديد من الأطراف، مثل المساهمين ومصلحة الزكاة والدخل وغيرهم.

المنافسة:

في تاريخ: ١٤٣٦/٠٨/١٥هـ الموافق: ٢٠١٥/٠٦/٠٢م حصلت شركة الباحة للاستثمار والتنمية على موافقة مجلس حماية المنافسة على طلب التركز الاقتصادي بين شركة الباحة للاستثمار والتنمية وشركة المراكز الراقية المحدودة.

فرص الاستحواذ:

تقوم الشركة بشكل مستمر ومن خلال لجنة الانقاذ والاستحواذ بالبحث عن الفرص الاستثمارية الخاصة بالاستحواذ على شركات أخرى لانقاذ الشركة من وضعها الحالي وتخفيض خسائرها المتراكمة وذلك للوفاء بمتطلبات هيئة السوق المالية الصادرة بحق الشركات الخاسرة.

المعايير المحاسبية:

تلتزم الشركة عند إعداد قوائمها المالية الموحدة بالمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، كما ان الشركة تقوم حاليا بدراسة التحول الى معايير المحاسبة الدولية حسب التوجيهات الصادرة من هيئة السوق المالية ليتم تطبيقها بداية العام ٢٠١٧م.

الشركات التابعة:

لا يوجد لدى شركة الباحة للاستثمار والتنمية أية شركات تابعة لها.

الاسهم وادوات الدين الصادرة عن الشركات التابعة:

لا يوجد أسهم وادوات دين صادرة عن الشركة او الشركات التابعة.

سياسة توزيع الارباح:

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى على الوجه الآتي:

يجنب (١٠٪) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور نصف رأس المال.

يوزع من الباقي دفعة أولى للمساهمين تعادل (٥٪) من راس المال المدفوع.

يخصص بعد ما تقدم (١٠٪) من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة ويوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح.

تدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة.

إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع رأس المال وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوى الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها قبل أجلها المعين بالمادة (٦) من هذا النظام وينشر قرار الجمعية في جميع الاحوال في الجريدة الرسمية.

وصف المصالح في فئة الأسهم:

لا يوجد مصالح في فئة الأسهم.

وصف مصالح وحقوق الاكتتاب لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وازواجهم واولادهم القصر في أسهم وادوات الدين الصادرة من الشركة او شركاتها التابعة:

لا يوجد مصالح وحقوق خيار وحقوق اكتتاب تعود لأي من أعضاء مجلس الإدارة او كبار التنفيذيين بالشركة او ازواجهم او اولادهم القصر في أسهم او أدوات دين الصادرة من الشركة او الشركات التابعة لها.

القروض على الشركة وشركاتها التابعة والمبالغ المسددة خلال السنة:

لا يوجد على الشركة أي قروض من بنوك او من جهات حكومية.

وصف ادوات الدين قابلة للتحول الى أسهم:

لا يوجد أسهم وأدوات دين صادرة عن شركة الباحة للاستثمار والتنمية.

وصف حقوق التحويل:

لا يوجد حقوق تحويل او اكتتاب صادرة عن الشركة.

وصف لأدوات الدين المستردة او الملغاة للشركة والشركات التابعة لها:

لا يوجد أدوات دين مستردة او ملغاة للشركة او الشركات التابعة لها.

يتكون مجلس إدارة شركة الباحة للاستثمار والتنمية في دورته الحالية والتي تنتهي في تاريخ: ٢٠١٦/٠٢/١٩م من (٨) أعضاء.

أهم القرارات الصادرة عن مجلس إدارة شركة الباحة للاستثمار والتنمية ما يلي:-

التصويت على تعيين مراجع الحسابات الموصى به من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للسنة المالية ٢٠١٥م والربع الأول للسنة المالية ٢٠١٦م وتحديد أتعابه وقد صوتت الجمعية على اختيار مكتب رودل التويجري (محاسبون ومراجعون قانونيون).التصويت على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي ٢٠١٤م وعرضه على الجمعية العمومية العادية لأخذ الموافقة.التصويت على لائحة حوكمة الشركة.إعادة تشكيل لجنة المراجعة.إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت. التصويت على تعديل خطة الإنقاذ من رفع رأس مال الشركة من مائه وخمسون مليون ريال إلى ثلاثمائة مليون ريال وذلك عبر إصدار أسهم حقوق أولوية بواقع سهم لكل سهم نظراً لرفض عدد كبير من المستشارين الماليين لعملية رفع رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية إلى تعديلها بالمقترح الجديد وهو الاستحواذ على شركات قائمة وغير مدرجة عبر إصدار أسهم.الموافقة للشركة بمزاولة أنشطتها الجديدة كالمقاولات وغيرها.تعيين الأستاذ / مشعل محمد حسن مفتي بمنصب المدير المالي المكلف وامينا للمجلس.حصول المجلس على خطاب من المصلحة مفاده موافقة وزير المالية شرحا على خطاب المصلحة رقم ١٤٣٥/١/٢٠٧ وتاريخ ١٤٣٥/٠٧/٣٠ هـ بالموافقة على تقسيط المبلغ المتبقي على الشركة وقدره (١,٥٠٠,٠٠٠) مليون وخمسمائة ألف ريال سعودي المتبقي لمصلحة الزكاة عن الاعوام ١٩٩٣م وحتى ١٩٩٩م بواقع (٦) أقساط نصف سنوية متساوية قيمة كل قسط (٢٥٠,٠٠٠ ريال) وذلك اعتباراً من ١٤٣٦/٠٥/٠١هـ الموافق ٢٠١٥/٠٢/٢٠م.الموافقة على عرض مجموعة الدخيل المالية بشرط ان لا يتم التوقيع معها الا بعد موافقة المساهمين بالجمعية العمومية.موافقة المجلس على ان تقوم الشركة بالاستحواذ على شركة قائمة وغير مدرجة.إعادة تسمية لجنة الانقاذ بمسمى لجنة الإنقاذ والاستحواذ وإعادة تشكيلها.التوقيع على مذكرة التفاهم مع (شركة المراكز الراقية المحدودة) وكذلك التعاقد مع مجموعة الدخيل المالية كمستشار مالي مرخص من هيئة السوق المالية والقيام باعمال فحص العناية المهنية اللازمة القانونية والمالية والفنية وخلافه، والتأكد من القيمة النهائية لشركة المراكز الراقية المحدودة.العمل على تطبق لائحة حوكمة الشركة. إنشاء لجنة الحوكمة الخاصة بلائحة حوكمة الشركة.مناقشة الغرامات المالية المفروضة من هيئة السوق المالية على الشركة.الموافقة على ملف أعمال فحص العناية المهنية اللازمة القانونية والمالية والفنية من المستشار المالي.تفويض لجنة الانقاذ والاستحواذ لتوقيع عقد الاستحواذ وتفويضهم بكافة الصلاحيات لإتمام عملية الاستحواذ.انتخاب اعضاء مجلس ادارة الشركة الحالي للدورة القادمة لمدة ثلاث سنوات التي تبدأ من ٢٠١٦/٠٢/١٠م إلى ٢٠١٩/٠٢/٠٩م.تكليف لجنة المراجعة بتعيين مستشار زكوي متخصص لبحث ودراسة خطاب مصلحة الزكاة والدخل وقرارها رقم (٣٥) لعام ١٤٣٦هـ.الصادر في القضية رقم (٣٥/١٩) بشأن اعتراض الشركة على الربط الزكوي للاعوام من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٠م بتقديم الاستئناف على المبلغ ١٦,٨٤٩,٣٤٧ ريال سعودي الصادر بحق الشركة.موافقة مجلس الإدارة على ما جاء بنشرة الإصدار المتعلقة برفع رأس مال الشركة وتقديم الملف الى هيئة السوق المالية.إيقاف لجنة الحوكمة والغائها وذلك بعد قيامها بمهمتها الأساسية بمراجعة تطبيق لائحة حوكمة الشركة.

تعيين الأستاذ / إبراهيم بن عبد الله بن كليب – المدير العام المكلف – تنفيذي- ممثلا لدى هيئة السوق المالية.الموافقة على تطبيق المعايير الدولية ابتدأ من عام ٢٠١٧م.تمديد مذكرة التفاهم مع شركة المراكز الراقية المحدودة.تعديل عقد الاستحواذ بين شركة الباحة للاستثمار والتنمية وشركة المراكز الراقية المحدودة وذلك حسب متطلبات هيئة السوق المالية.

لمجلس إدارة شركة الباحة للاستثمار والتنمية لجان فرعية وهم على النحو التالي: -

لجنة المراجعة- لجنة الترشيحات والمكافآت - اللجنة التنفيذية - لجنة الحوكمة - لجنة الانقاذ - لجنة الانقاذ والاستحواذ

فيما يتعلق بالالتزام بالأنظمة واللوائح، تقوم اللجنة بما يلي:

وضع الاجراءات الخاصة بمراجعة الشكاوى المتعلقة بإجراءات الرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية والمراجعة.إعداد الإجراءات التي تمكن الموظفين من تقديم الشكاوى بحيث تضمن السرية التامة، ومراجعة عملية الافصاح عن أي مخالفات تتعلق بالإدارة أو بأحد الموظفين بالشركة.

فيما يتعلق بالمعايير الدولية، تقوم اللجنة بما يلي:

إشارة الى تعميم هيئة السوق المالية وخطاب سعادة الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المتضمن إقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في ٢٠١٧/٠١/٠١م، وتعميم هيئة السوق المالية على ضرورة اعداد خطة لتطبيق المعايير الدولية المشار اليها تؤكد الشركة على التزامها بعملية التحول بكفاءة ويسر وفي الوقت المناسب والمحدد بحيث يتم التحول دفعة واحدة من الاطار المحاسبي الحالي الذي تحكمه معايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الى معايير المحاسبة الدولية (IFRS) طبقاً لنسختها المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وذلك عند اعداد القوائم المالية للشركة عن الفترات المالية التي تبدأ من اول يناير ٢٠١٧م

الحوكمة:

إن الهدف من نظام الحوكمة ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح، بالإضافة الى الإفصاح عن المعلومات بدقة وشفافية، ووجود نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة، وضمان إطلاع وإدراك مجلس الإدارة والجهاز الإداري للشركة لمسؤوليتهم المشتركة في تنفيذ وتطبيق أحكامه من قبل الشركة.

العقود التي يوجد بها مصالح لأعضاء مجلس الادارة وكبار التنفيذيين:

لا يوجد لأي عضو مجلس إدارة أو رئيس تنفيذي أو أي مسؤول أو موظف بالشركة لديه مصالح مالية مع الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وفق ما يتعلق بأعماله أو استثماراته أو من خلال أقربائه من الدرجة الأولى من خلال الملكية أو الاستثمار الفعلي أو المحتمل في شركة أخرى لها معاملات أو اتفاقيات مع الشركة، سوى الأعضاء المعلن عنهم بعملية الاستحواذ على شركة المراكز الراقية المحدودة.

ان أعضاء مجلس الإدارة: الأستاذ / إبراهيم بن عبد الله بن كليب والأستاذ / محمد بن صالح الحمادي والدكتور/ عبد العزيز بن صالح الحمادي وأقربائهم من الدرجة الأولى يمتلكون شركة المراكز الراقية المحدودة والتي تعتزم شركة الباحة بالاستحواذ عليها.

لا يوجد مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة.

لا يوجد أي عضو يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، سواء كان هذا الاشتراك بشكل مباشر أو غير مباشر.

لا يوجد قرضا نقديا من أي نوع لأعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده واحد من الأعضاء مع الغير.

إن فترة حظر تعاملات أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة تكون خلال الـ(١٥) يوماً تقويميا السابقة لنهاية ربع السنة المالية حتى تاريخ اعلان ونشر القوائم المالية الأولية للشركة بعد فحصها، وخلال الـ(٣٠) يوما تقويميا السابقة لنهاية السنة المالية حتى تاريخ اعلان ونشر القوائم المالية للشركة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

يستحق أعضاء مجلس الإدارة مكافآت سنوية توافق عليها الجمعية العامة العادية للشركة، مقابل عضويتهم وحضورهم لاجتماعات المجلس أو اللجان التابعة له، وفقا للنظام الأساسي للشركة ومقابل خدمتهم بالمجلس، ولا تؤثر هذه المكافآت في جميع الأحوال على استقلاليتهم. ويقوم مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت وبصفة دورية بمراجعة مكافآت الأعضاء، ويتم الإفصاح عنها في تقرير مجلس الإدارة السنوي. ولا يحق للشركة منح أي من أعضاء المجلس أي نوع من القروض الشخصية أو أن تضمن أي قرض يعقده أي منهم مع الغير، كما ان مجلس الإدارة الحالي بجميع أعضائه والمدير العام المكلف والمدير المالي المكلف لا يتقاضون أي رواتب او بدلات او تعويضات عن جميع ما يقومون به من اعمال لصالح الشركة.

تنازلات عن حقوق في رواتب او تعويض او أرباح:

قام رئيس مجلس الإدارة وكافة أعضاء المجلس بالتنازل عن جميع المكافآت لبدل حضورهم اجتماعات مجلس الادارة وحضور لجانه المنبثقة منه.

رواتب ومكافآت وتعويضات كبار التنفيذيين:

وافق المدير العام المكلف الأستاذ / إبراهيم بن عبد الله بن كليب ان يعمل بالشركة بدون أي مقابل مادي وكذلك الأستاذ / مشعل بن محمد مفتي المدير المالي المكلف ان يزاول اعماله بالشركة بدون أي مقابل مادي نظراً لما تمر به الشركة خلال الفترة الحالية من خسائر وضعف بالسيولة النقدية.

اقرارات مجلس الادارة:

أن السجلات الحسابية أعدت بالشكل الصحيح.

أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونُفذ بفاعلية.

أنه يوجد شك في قدرة المصدر على مواصلة نشاطه بناءً على ملاحظة المحاسب الخارجي بالقوائم المالية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها بالمملكة العربية السعودية والصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

لم تصدر الشركة اية ورقة مالية مثل أسهم خيار أو حقوق يمكن أن تحول إلى أسهم.

لا توجد أسهم ذات أحقية في التصويت.

لا توجد قروض لأي من أعضاء مجلس الإدارة.

الشركة لم تبرم أي صفقة متعلقة بأسهمها.

لم تكن هناك أية تعاملات في أسهم الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة، أو اي فرد من أفراد عائلاتهم.

لم تستلم الشركة أي تنازل عن حقوق من أي مساهم في الشركة.

لا توجد أية استثمارات أو احتياطيات أخرى تم إنشاؤها لمصلحة موظفي الشركة.

لا يمتلك أعضاء مجلس الإدارة، وكبار التنفيذيين بالشركة أية حقوق أو مصلح بالشركة، عدا ما ذكر من تعاملات مع شركات ذات علاقة.

الجزاءات والغرامات:

في تاريخ: ٢٠١٥/٠٧/٠٦م صدر قرار مجلس الهيئة القاضي بفرض غرامات مالية مقدارها (٤٠,٠٠٠) أربعون ألف ريال على شركة الباحة للاستثمار والتنمية، لمخالفتها الفقرة (أ) من المادة الخامسة والأربعين من نظام السوق المالية والفقرة (د) من المادة الثانية والأربعين من قواعد التسجيل والإدراج، لعدم تزويد الهيئة وإعلان المساهمين عن قوائمها المالية الأولية للفترة المنتهية في ٢٠١٣/٠٣/٣١م خلال فترة (١٥) يوم من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم، ومخالفة الفقرة (ح) من المادة الخامسة من الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها، لتأخر الشركة في الإعلان للجمهور عن القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الشركة لشهر أكتوبر ٢٠١٤م خلال الفترة المنصوص عليها في الفقرة المشار إليها، والفقرة (د) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات، لعدم وضع الشركة لسياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في مجلس الإدارة موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها.وبتاريخ: ٢٠١٥/٠٧/٢٩م صدر قرار مجلس الهيئة القاضي بفرض غرامة مالية مقدارها (٢٠,٠٠٠) عشرون ألف ريال لمخالفتها الفقرة (أ) من المادة الرابعة والثلاثين من قواعد التسجيل والإدراج، لتقديم الشركة معلومات مضللة إلى الهيئة. (المجلس السابق)

تقرير المحاسب القانوني:

تضمن تقرير المراجع الخارجي على القوائم المالية السنوية في الشركة في ٢٠١٥/١٢/٣١م لفت انتباه:

اولا: كما هو مبين في الايضاح رقم (٢١) الخاص بالأحداث الهامة فقد خضعت الشركة لحكماً نهائياً في قضيتها المرفوعة ضد شركة الساطعة الحديثة كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح. وقد قامت الشركة بتكوين مخصص لمقابلة الخسائر المترتبة على عقد تبادل الأصول مع شركة الساطعة الحديثة بمبلغ ٦٨,٦٩٩,٤٤١ ريال سعودي نظراً لصدور الحكم النهائي المشار إليه والصادر من ديوان المظالم بجدة والذي صادق على الحكم الابتدائي على الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الادارية بجدة الدائرة التجارية الثانية برفض الدعوة القضائية المقدمة من الشركة ضد شركة الساطعة الحديثة وإلزام طرفي الدعوى بإتمام تنفيذ العقد المبرم بينهما والمورخ في ٠٦ فبراير ٢٠١١م. وقد بلغت الخسائر المتراكمة مبلغ ١٨٥,٣٩٥,١٧٦ ريال سعودي وبهذا تعدت الخسائر المتراكمة قيمة رأسمال الشركة المدفوع بمبلغ ٣٥,٣٩٥,١٧٦ ريال سعودي كما تعدت المطلوبات المتداولة الموجودات المتداولة بمبلغ ٧٦,٤٥٧,٢١٨ ريال سعودي الأمر الذي يؤكد وجود شك في استمرارية الشركة الأمر الذي يتطلب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرارية الشركة أو حلها قبل أجلها وذلك طبقاً للمادة رقم (٤٣) من النظام الأساسي للشركة.

ثانياً: كما هو مبين في الإيضاح رقم (٢١) الخاص بالأحداث الهامة فقد خضعت الشركة لحكماً نهائيا في قضيتها المرفوعة ضد شركة الساطعة الحديثة كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح.

وقد قامت الشركة بتكوين مخصص لمقابلة الخسائر المترتبة على عقد تبادل الأصول مع شركة الساطعة الحديثة بمبلغ ٦٨,٦٩٩,٤٤١ ريال سعودي نظراً لصدور الحكم النهائي المشار إليه والصادر من ديوان المظالم بجدة والذي صادق على الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الإدارية بجدة الدائرة التجارية الثانية برفض الدعوى القضائية المقدمة من الشركة ضد شركة الساطعة الحديثة والزام طرفي الدعوى بإتمام تنفيذ العقد المبرم بينهما والمورخ في ٠٦ فبراير ٢٠١١م.

وقد بلغت الخسائر المتراكمة مبلغ ١٨٥،٣٩٥،١٧٦ ريال سعودي وبهذا تعدت الخسائر المتراكمة قيمة رأسمال الشركة المدفوع بمبلغ ٣٥,٣٩٥,١٧٦ ريال سعودي كما تعدت المطلوبات المتداولة الموجودات المتداولة بمبلغ ٧٦,٤٥٧,٢١٨ ريال سعودي الأمر الذي يؤكد وجود شك في إستمرارية الشركة الأمر الذي يتطلب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في إستمرارية الشركة أو حلها قبل أجلها وذلك طبقاً للمادة رقم (٤٣) من النظام الأساسي للشركة.

بموجب محضر الإجتماع الاستثنائي لمجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٥م فقد تم موافقة مجلس الشركاء على إيقاف إهلاك الأصول الثابتة الغير مستخدمة(مصنع الجلد- التلفريك- مزرعة الدواجن) وذلك لحين توافر المشتري المناسب وفقا لما ورد بالمحضر ، كما قامت الشركة بوقف حساب الإهلاك بصفة عامة على كافة بنود الأصول الأخرى الظاهرة بالبيانات المالية ولم يتم حتي تاريخ إصدار تقريرنا إيجاد المشتري المناسب للأصول الغير مستخدمة.

رأي متحفظ

فيما عدا التحفظات المشار إليها في فقرة التحفظات أعلاه فإن القوائم المالية ككل:

١. تظهر بعدل المركز المالي لشركة الباحة للاستثمار والتنمية (شركة مساهمة سعودية) كما هي عليه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق المساهمين للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ في ضوء العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف الشركة والمطبقة بصورة مماثلة.

٢. تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

٠٦ ربيع آخر١٤٣٧هـ
١٦يناير٢٠١٦م

رودل التويجري
محاسبون ومراجعون قانونيون
عثمان محمد التويجري
ترخيص - ١٨٤

رقم	موضوع المادة	موقف التطبيق
٣	الحقوق العامة للمساهمين	مطبقة
٤	تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات	مطبقة
٥	حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة	مطبق
٦	حقوق التصويت	غير مطبقة: لا ينص النظام الأساسي للشركة على التصويت التراكمي، وسيتم تعديل النظام الأساسي بالتصويت التراكمي بأول جمعية عمومية غير عادية القادمة ليتماشى مع أنظمة وزارة التجارة الجديد.
٧	حقوق المساهمين في أرباح الأسهم	مطبقة
٨	السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح	مطبقة
٩	الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة	مطبقة
١٠	الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة	مطبقة
١١	مسؤوليات مجلس الإدارة	مطبقة
١٢	تكوين مجلس الإدارة	مطبقة
١٣	لجان مجلس الادارة واستقلاليتها	مطبقة
١٤	لجنةالمراجعة	مطبقة
١٥	لجنة الترشيحات والمكافآت	مطبقة
١٦	اجتماعات مجلس الإدارة وجدول الأعمال	مطبقة
١٧	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم	مطبقة
١٨	تعارض المصالح في مجلس الإدارة	مطبقة

المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية:

يوجد لدى الشركة إدارة مراجعة داخلية مستقله تتبع مباشرة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ مهام عملها وفقاً للائحة المراجعة المعتمدة من مجلس إدارة الشركة، وتقدم إدارة المراجعة الداخلية خدمات موضوعية مستقلة بهدف مساعدة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والادارة التنفيذية في القيام بمسؤولياتها، وقد تبنت المراجعة الداخلية عند تنفيذها اعمالها منهجاً منتظماً لتقييم وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية بما يمكن من تحقيق أهداف الشركة وحماية أصولها، هذا وقد اشتمل نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية على فحص مدى كفاية وفاعلية الرقابة الداخلية للشركة بغرض التحقق مما اذا كانت نظم الشركة الداخلية وعلى وجه الخصوص اللوائح والسياسات المالية من ضمن حوكمة الشركة المعتمدة من مجلس الإدارة والجمعيات العمومية وتم تنفيذها بالشكل المطلوب وبما يضمن تحقيق اهداف الشركة

احداث هامة:

بناءً على موافقة الجمعية العامة غير العادية والمنعقدة في ١٦ رجب ١٤٣٦ هـ الموافق ٠٥ مايو ٢٠١٥ م والمتضمنة موافقة الجمعية على الاستحواذ على شركات قائمة وغير مدرجة عبر إصدار أسهم وذلك بنسبة تصويت (٩٨,٣٦٪).

وقع مجلس إدارة الشركة مذكرة تفاهم بتاريخ ١٨ رجب ١٤٣٦ هـ الموافق ٠٧ مايو ٢٠١٥ م مع: شركة المراكز الراقية المحدودة للاستحواذ على كامل أصولها وموجوداتها من المالكين.

وقد اشتملت مذكرة التفاهم على ما يلي: -

أتفق الطرفان على تحديد تقييم أولي لحصص وأصول الشركة المستهدفة.

وافق الطرفان على أن يتم سداد قيمة هذا الاستحواذ عن طريق إصدار أسهم جديدة لصالح البائعين وذلك عن طريق زيادة رأسمال شركة الباحة للاستثمار والتنمية. علماً بأن شركة المراكز الراقية المحدودة مملوكة بالكامل لأعضاء مجلس إدارة شركة الباحة للاستثمار والتنمية التالية أسمائهم: -

الأستاذ / إبراهيم بن عبد الله بن راشد بن كليب.

الأستاذ / محمد بن صالح بن محمد الحمادي.

الدكتور / عبد العزيز بن صالح بن محمد الحمادي.

تعتبر هذه المذكرة سارية المفعول حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ م وقد تم تمديدها حتى ٢٠١٦/٠٦/٠م وذلك بموافقة جميع أطرافها.

قامت شركة الباحة للاستثمار والتنمية بتعيين السادة (مجموعة الدخيل المالية) كمستشار مالي لعملية الاستحواذ، وهي شركة مرخصة من هيئة السوق المالية، للقيام بخدمات الترتيب والمشورة.

قامت شركة الباحة للاستثمار والتنمية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة (مستقلين عن علاقتهم بالشركة المستهدفة) التالية اسمائهم للإشراف على عملية الاستحواذ وهم على النحو التالي: -

الدكتور / حاتم بن عبد الله الغامدي.

الأستاذ / زياد بن محمد العمرو.

الأستاذ / مشعل بن محمد مفتي.

خلال فترة سريان مذكرة التفاهم ستقوم الشركة بأعمال فحص العناية المهنية اللازمة القانونية والمالية والفنية وخلافه، والتأكد من القيمة النهائية للشركة المستهدفة.

بعد استكمال اجراءات فحص العناية المهنية اللازمة، سيقوم الأطراف بابرام اتفاقية الاستحواذ على كافة الحصص في الشركة المستهدفة، إضافة إلى الاتفاق النهائي على قيمة الشركة المستهدفة النهائية وتحديد عدد الأسهم التي ستصدرها شركة الباحة للاستثمار والتنمية للبائعين.

ستتقدم الشركة لهيئة السوق المالية لطلب إصدار الأسهم الجديدة.

سيتم دعوة المساهمين في شركة الباحة للاستثمار والتنمية لعقد جمعية عامة غير عادية للتصويت على إصدار الأسهم الجديدة لصالح البائعين لإتمام عملية الاستحواذ، كما سيتم التقدم إلى وزارة التجارة والصناعة لإكمال الإجراءات النظامية لنقل كافة الحصص في الشركة المستهدفة إلى شركة الباحة للاستثمار والتنمية.

علماً بأن عملية الاستحواذ لن تكون نافذة حتى قيام الأطراف بإبرام اتفاقية الاستحواذ على الحصص وتنفيذ كافة الشروط التي ستتضمنها الاتفاقية والتي ستتضمن الحصول على موافقة الجهات الحكومية ذات العلاقة وموافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي شركة الباحة للاستثمار والتنمية برفع رأسمالها عن طريق إصدار أسهم جديدة لصالح البائعين مقابل الاستحواذ على كافة الحصص في الشركة المستهدفة.

في تاريخ: ٢٠١٥/٠٩/٠٦م تم وقعت شركة الباحة اتفاقية استحواذ على شركة المراكز الراقية المحدودة عن طريق زيادة رأس مال الشركة من خلال إصدار أسهم لملاك شركة المراكز الراقية المحدودة وجاءت اتفاقية الاستحواذ على ما يلي: -

تبلغ قيمة شركة المراكز الراقية المحدودة مقدار ١٤٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال حسب تقييم المستشار المالي المعين من قبل شركة الباحة للاستثمار والتنمية.

رأس المال قبل الزيادة